

دور النظريات المعاصرة في تحليل وتفسير السياسات العامة

أ.م. د محمد علي حمود

كلية القانون والعلوم السياسية/جامعة كركوك

Maphd2000@gmail.com

الملخص:

لقد طور علماء السياسة والاجتماع العديد من النظريات والنماذج والمقاربات لتحليل عملية صنع السياسات العامة، لكن هذه النظريات المتعددة والكثيرة وعلى مدى خمسة عقود وهي فترة بروز ونشأة السياسة العامة ومع التطورات التي شهدتها النظم السياسية المتقدمة منها والنامية وما فرضته التكنولوجيا المتقدمة وتأثيرات العولمة كان لا بد ان تبرز نظريات تحليل وتفسير السياسات العامة وفقا لهذه الانعكاسات الكبيرة والعديدة، هذه النظريات المعاصرة على درجة من الاهمية كونها تعطي تفسيراً وتحليلاً لعملية صنع وتنفيذ السياسات العامة بشكل اكثر واقعية واكثر فهما ويأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي طرأت على النظم السياسية المعاصرة بالشكل الذي يجعل من السياسات العامة اكثر وضوحا وتساهم بشكل اكثر فاعلية في عملية ترشيد وتحسين السياسات الحكومية. يحاول هذا البحث تقديم مجموعة من النظريات المعاصرة في السياسات العامة مع الإشارة إلى نقاط قوتها وضعفها وتحديد اهم الانتقادات الموجهة لها، ومن جهة اخرى يهدف هذا البحث الى الكشف عن الاساليب التحليلية لهذه النظريات المعاصرة ودورها في فهم السياسات الحكومية وتقديمها للأطراف الرسمية وغير الرسمية بشكل يساعد على تقديم فهم واضح للمهام الحكومية في مواجهة مشكلات واحتياجات المجتمعات. كلمات مفتاحية : سياسات عامة ؛ نظريات؛ الحوكمة؛ المجتمعات؛ النظرية المؤسسية

((Role of contemporary theories in analyzing and interpreting the public policies))

Assistant Professor Dr. Muhammad Ali Hammoud

College of Law and Political Science / University of Kirkuk

Abstract:

Political and social scientists have developed many theories, models and approaches for analyzing public policy-making. The theoretical approaches include institutionalism theory, incremental theory rational-choice theory, Game theory and public choice theory. This paper attempts to examine each theory, pointing out its strengths and

limitations. It is, therefore, wise not to be bound too dogmatically to one approach. A good rule for the public policy maker is to be eclectic and flexible, and to draw from theories that seem most useful for the satisfactory and fair-minded description and explanation of policies.

The objective explanation of political behavior rather than the validation of one's preferred theoretical approach should be the goal of political inquiry. Each of the theories discussed, if drawn upon skillfully and selectively, can contribute to a better understanding of policy-making.

Keywords: General policies; Theories; Governance; Communities; Institutional theory

المقدمة:

ارتبط ظهور السياسات العامة كحقل علمي بحقل العلوم السياسية والذي طور اهتماماته من (شكل ومداخلات النظام السياسي) في ستينيات القرن العشرين إلى (دراسة النظم السياسية المقارنة والتي تهتم بمخرجات النظام السياسي وتأثير تلك المخرجات على حياة المواطنين)، كما مثل تزايد المد الشيوعي والاشتراكي واشتداد حدة أثار أزمة الكساد العالمي أحد أهم الأسباب الدافعة لظهور السياسات العامة التي أصبحت فيها الحكومات تقدم العديد من الخدمات التي كانت لا توليها الاهتمام الكافي أو تترك للقطاع الخاص ينظمها بحرية كاملة تحت إشراف الدولة، هذا التطور شكل دافعا للاهتمام بتحليل مضمون السياسات ومردودها من ناحية، والبحث المستمر عن أفضل الآليات التي تمكن صانع القرار من ترشيد الموارد المتاحة وتحقيق الاستغلال الأمثل للمتاح منها.

ان الهدف الرئيس من دراسة السياسات العامة هو الارتقاء وتحسين عملية صنع السياسات العامة و ذلك من خلال إعداد محليي سياسات ودارسين ذوي خبرة قادرين على الإمساك بأدوات التحليل اللازمة لمواجهة المشكلات والقضايا العامة التي تشكل موضوعاً للسياسات وعلى صانع القرار أن يتصرف حيالها، ويمكن استخدام طرق وأدوات تحليل السياسة العامة لتوفير المعلومات ذات الصلة لتصميم سياسات بديلة وتقديم حلول عقلانية ورشيده وفعالة لحل المشكلات العامة التي تعالجها الحكومات لتعزيز وتحسين الحوكمة وعمليات صنع السياسة العامة الفعالة.

على الصعيد العربي شهد ميدان السياسات العامة تطور ملحوظاً وتزايد استخدام هذا المصطلح اكااديمياً وسياسياً ولعل ذلك يرجع الى زيادة الاهتمام بقضايا ومشكلات المجتمع التي اصبحت تمثل تحديات مهمة وخطيرة تضغط بشكل كبير على مجمل الحكومات العربية التي تعيش تحديات داخلية واقليمية ودولية فرضت عليها بشكل كبير

زيادة الاهتمام بسياساتها الداخلية الموجهة لخدمة افراد المجتمع، فلم تعد هذه الحكومات بمعزل عن تطورات السياسات العامة ودور المنظمات والفعاليات الدولية التي تُسخر جهودها لتقديم رؤية عالمية لقضايا السياسة العامة ولا تتوانى عن توجيه انتقاداتها لضعف السياسات العامة في الكثير من البلدان النامية ومنها الدول العربية في طاعات عديدة منها التعليم والصحة والغذاء والمرأة والسكن والطاقة والامن والضرائب والتوظيف وغيرها من مشكلات المجتمع.

هذا الوضع يتطلب زيادة الاهتمام بجودة وفاعلية ورشادة السياسات الحكومية وهذا ما يجعل من عملية اعادة النظر في طرق تحليل وتفسير اليات العمل الحكومي وطريقة صنع وتنفيذ السياسات العامة من ضرورات العمل الحكومي والاكاديمي، في حين نجد ان الجامعات ومراكز البحوث المتخصصة واللجان الحكومية في الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الامريكية تهتم بشكل كبير بإعادة تحليل وتقييم سياساتها الحكومية ومدى نجاحها في معالجة المشكلات المجتمعية ولعل ابرز ادوات تحليل هذه السياسات العامة هي مجموعة من النظريات المعاصرة التي تعد اليوم من ابرز الادوات التحليلية والتفسيرية للكشف عن مكامن الخلل والقوة في السياسات العامة.

اهمية البحث: لقد برز موضوع نظريات السياسات العامة منذ ستينيات القرن العشرين واصبحت من ذلك الحين العديد من النظريات المشهورة كنظرية النخبة ونظرية الجماعة ونظرية النظم وغيرها من اهم ادوات تحليل السياسات العامة على طريق بلورة سياسات اكثر فعالية، لكن مثلما الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية تتغير فان متطلبات المجتمع واحتياجاته ومشكلاته اصبحت تتطور وفقا للفترة الزمنية ووفقا لطبيعة النظام السياسي سواء كان متقدما ام نامياً، هذا القى بظلاله على ضرورة تقديم رؤيه تحليلية جديدة تواكب التطورات العصرية للمجتمعات والاهتمام بالنظريات الجديدة والمعاصرة التي اصبحت معها علماء وباحثي السياسات العامة والعلوم السياسية عموما يعتمدون عليها في تقديم تفسيرات وتحليلات لصانعي القرار حول الاطر الواجب ان تكون عليها عمليات واجراءات صنع وتنفيذ السياسات الحكومية، فمع هذه النظريات المعاصرة يكون باحث ومحلل وصانع السياسات العامة اكثر دراية وفهما لتطورات المجتمع من جهة، واكثر ادراكاً لما يجب ان تكون عليه السياسة العامة لحل مشكلات المجتمع.

هدف البحث: لا تزال الجامعات وكليات العلوم السياسية في البلدان العربية تعيش في ظل انعكاسات مفهوم السياسات العامة واشكالية التعريف وتحديد المفهوم، لكن اصبحت من الضروري الانتقال من الاشكاليات المفاهيمية للسياسات العامة الى الادوات التحليلية والتفسيرية ولعل اهمها النظريات المعاصرة في السياسات العامة وذلك بهدف تقديم ادوات تحليلية لما يجب ان تكون عليه السياسات العامة والسياسات الحكومية، اذا ما اراد صانع القرار في البلدان العربية ومنها العراق ان تصبح السياسات العام اكثر

فعالية، اذا ما اراد صانع القرار في البلدان العربية ان يقدم سياسات عامة و اجراءات حكومية تكون اكثر فاعليه لمواجهة تحديات ومشكلات المجتمع في شتى الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية لذلك فان هدف هذه الدراسة هو تقديم رؤية حول النظريات المعاصرة المفسرة والمحللة لما يجب ان تكون عليه السياسات العامة الاكثر فاعلية في تقديم حلول لمشكلات المجتمع، ولتكون اداة فكرية لدراسة وتحليل السياسات العامة واعادة النظر بالسياسات الحكومية.

مشكلة البحث: لا تزال كفاءة السياسات العامة للحكومات العربية في مواجهة مشكلات ومتطلبات المجتمعات ضعيفة نسبياً، ولعل ذلك يرجع بالدرجة الاولى لعدم وجود اطاراً فكرياً لعملية صنع هذه السياسات التي لا تزال متخبطة وتعاني من ارتجالية وعدم وضوح اهدافها وغاياتها، ولعل هذه الاشكالية مركبة، ففي جزء منها فإنها ترتبط بكليات واقسام العلوم السياسية التي لا تزال لا تعطي اولوية كبيرة للأطر الفكرية لعملية صنع وتنفيذ السياسات العامة، وبالمقابل فان صانع السياسات العامة الحكومي والتشريعي والاداري لا يزال غير مدرك لأهمية تطور السياسة العامة وانه من الضروري الاهتمام بالتطور الفكري للسياسات العامة وان السياسات الحكومية ما عادت تصنع بشكل عشوائي او تخضع فقط للتوازنات والصراعات السياسية والحزبية.

فرضية البحث: ان التطورات الفكرية التي شهدتها ميادين السياسات العامة والتي بلورت الكثير من النظريات السياسية المعاصرة والتي يمكن من خلالها اعطاء رؤية فكرية واضحة للآليات صنع وتنفيذ السياسات الحكومية وبما يعزز كفاءة وفعالية الاجراءات الحكومية لمواجهة متطلبات المجتمعات سواء كانت متقدمة ام نامية، فهذه النظريات المعاصرة قد اخذت بعين الاعتبار التطورات السياسية والاقتصادية والادارية للمجتمعات وتأخذ بعين الاعتبار اختلاف وتعدد متطلبات المجتمعات وبما يحقق اشباعاً لحاجات الافراد، هذه النظريات المتخصصة بالسياسات العامة تساهم في اعطاء اطر فكرية لما يجب ان تكون عليه السياسات الفاعلة، وتكشف عن مكامن الخلل في السياسات العامة الحالية من خلال التحليلات والتفسيرات التي تقدمها هذه النظريات. ومن خلال المحاور القادمة سيتم تقديم اطاراً نظرياً وفكرياً حول دور النظريات في التحليل السياسي والبحثي، واهمية تميزها عن بعض المصطلحات التي غالباً ما يتم الخلط بينهما، وبعدها سيتم تناول اهم خمسة نظريات معاصرة في السياسات العامة هي (النظرية المؤسساتية والنظرية التدريجية ونظرية اللعبة ونظرية الاختيار الرشيد وأخيراً نظرية الاختيار العام).

المبحث الاول: في مفهوم ودور النظرية السياسية

شهد التطور التاريخي لعلم السياسة وجود خلط واضح بين النظرية السياسية والنظريات الفلسفية السياسية، فهناك خلط واضح بين الحقائق باعتبارها النظرية العامة وبين القيم التي تمثل هدف الفلسفة السياسية، ويستطيع الإنسان حسب رأي أرسطو أن

يفرق بين النظرية السياسية والعمل السياسي لكنه لا يستطيع أن يضع حدا واضحا بين علم السياسة والفلسفة السياسية ، فالباحث السياسي يجب أن يلتزم الحياد من أجل أن يتخذ آراء سياسية واضحة وبعيدة عن تأثيرات القيم خاصة عند تحليل الظواهر السياسية والصراع السياسي على وجه الخصوص، إن التطور التاريخي الذي جعل من الفلسفة السياسية والنظرية السياسية وجهان لذات واحدة، كان منطلقه في ذلك هو عدم إمكانية الباحث السياسي أو المفكر السياسي أن يلتزم (الإطار الأخلاقي) وأن يبتعد عن (العاطفة السياسية) وهذا يعني عدم إمكانية أن يصل إلى الحقائق دون أن تكون له آراء مسبقة يشابه القيم والأفكار التي يحملها هذا الشخص، من هنا لم يكن هناك تفريق واضح أو حدود مستنصره لموضوع النظرية السياسية بل لا توجد نظريات سياسية علمية استطاعت أن تفسر الواقع خاصة قبل القرن الخامس عشر والسادس عشر إذ سادت النظريات السياسية الفلسفية مثل نظرية نشوء الدولة أو نظرية لسياسة إذ تعتبر نظرية من أكثر الأمثلة وضوحا على تأثير الفلسفة في النظرية السياسية إذ إن الواقع يشير عدم إمكانية قياس الحقائق التي توصلت لها نظرية الدولة فهناك عدة أطروحات فسرت العلاقة بين الحاكم والمحكوم فمنهم من ذهب إلى أن حالة الخوف دفعت أفراد المجتمع إلى اختيار حاكم لهم ليخرجهم من هذه الحالة ، هنالك من ذهب إلى القول بأن أفراد المجتمع اختاروا التعاون من أجل تنظيم حياتهم وهذا دفعهم إلى اختيار قيادة تنسق وترتب هذا التعاون أما التفسير الآخر وفق نظرية الدولة فإن حالة الصراع هي التي دفعت فئات المجتمع إلى تشكيل سلطة عليا تنضم وتقل حالة الصراع كل هذه التغيرات قدمت في إطار نظرية الدولة وإلى حد الآن لم يتم إثبات أي من الطروحات علميا.¹

أولا: تعريف النظرية ووظيفتها

يمكن تعريف النظرية السياسية بأنها "مجموعة مترابطة من المفاهيم والتعريفات والقضايا التي تكون رؤيا محدودة للعلاقة بين السبب والنتيجة عن طريق تحديد متغيرات السبب ومتغيرات النتيجة"،² والنظرية هي خطوة متقدمة على طريق اختيار الفرضيات، إما الفرضيات فهو ادعاء يطرحه الباحث أو المفكر السياسي كخطوة أولى على طريق الوصول إلى النتائج، والحقائق النظرية هي إقرار بوجود علاقة بين متغيرين أو أكثر وغالبا ما يركز علم السياسة على النظريات المتعددة من أجل إثبات حقائقه.

كما سبق القول فإن هناك فرق واضح بين النظرية السياسية والفلسفة السياسية، فالفلسفة هي مجموعة من الأفكار لا يمكن اختبار صحتها، أما النظرية السياسية فهي حقائق قابلة للدراسة والتحليل والاختبار والقياس. فالنظرية المؤسساتية مثلا والتي سيتم التطرق لها لاحقا تؤكد حقيقة مفادها بأن السياسة العامة ما هي نتاج للتفاعل بين مؤسسات راسخة سواء كانت هذه المؤسسات رسمية (الحكومة ، مجلس القضاء ، المحاكم ، البرلمان أو المؤسسات غير الرسمية كالأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع

المدني وحتى وسائل الإعلام. اذن النظرية هي إحدى الوسائل المعرفية التي يستخدمها الباحث لتحقيق واحد من الأهداف الآتية:

- ١- الفهم العلمي السياسي.
 - ٢- التفسير ويقصد به تحليل العلاقة بين السبب والنتيجة.
 - ٣- فيراد من وراء النظرية هو التنبؤ أو توقع النتائج التي يمكن إن تتمخض عنها النظرية.
- وقسم ديفيد أستون النظريات إلى ثلاث أقسام:^٢

- **التعميمات التجريبية** ويشير ذلك إلى إن هذه التعليمات هي شبه نظرية وفي الغالب تتكون من متغيرين أو أكثر مثل بعض المقولات الدارجة التي تم اختيارها في عدة أنظمة سياسية ولكنها لا ترتقي إلى مرتبة النظرية فقد تكون قانونا سياسيا مثال (كلما زادت أعداد الأحزاب السياسية كلما دل ذلك على عدم الاستقرار السياسي).
- **النظريات الوسيطة** وهي مجموعة من التعليمات المرتبطة التي تغير جانبا محددا من العملية السياسية مثل الجذور الاجتماعية للانتخابات أو ما تسمى (سيكولوجية الانتخابات) إذ إن هذه الأفكار لا تقدم شرحا مفصلا عن الآلية الانتخابية لكنها تحلل جزء منها.
- **النظريات العامة** وهي تقدم بناءً تفسيريا تحليليا للظاهرة السياسية وقد رأى ديفيد أستون بان العمليات التجريبية تمثل قاعدة الهرم تعلوها النظريات الوسيطة وتكون النظريات العامة هي أعلى قمة هذا الهرم ، وهذه النظريات العامة لا بد ان تمر بالمرحلة الأولى والثانية حتى تستقر بشكلها النهائي ،لعل من ابرز هذه النظريات هي نظرية النظم والنظرية المؤسساتية ونظرية النخبة ونظرية الجماعات ،هناك من يضم أنواع أخرى كنظرية الاختيار الأمثل ونظرية اللعبة هذا النوع من النظريات يعتبر أو يمثل الجوهر الحقيقي لعلم السياسة فهو يعكس حقيقة كون السياسة علم وقد تجاوزت مرحلة التثبيت أو التعلق بالفلسفة، هذه النظريات قابلة للقياس أو التصديق وتتميز بكونها ذات عناصر تحليلية وتفسيرية للظواهر السياسية هنالك إشكالية كبيرة غالبا ما يقع فيها الباحثين السياسيين وهي مسألة الخلط بين المنهج والنظرية وكثيرا ما يستخدم المفهومين بدلالة واحدة ولعل ذلك يرجع إلى خلل في تحديد مفهوم النظرية أكثر من المنهج فكثيرا ما استخدم مدلول النظرية بشكل غير علمي أو غامض وهذا في الحقيقة كان بتأثير الجوانب الفلسفية كما سبق الذكر، فهناك العديد من المفاهيم التي مازالت ترتبط بشكل أو بآخر بالنظرية وخاصة في علم السياسة، فهناك المدخل والنموذج والمنهج السياسي والافتراضات (الفرضية) وغيرها من المفاهيم.

ومهما يكن من الأمر فإن التحديد الواضح لمفردة النظرية سيمثل خطوة مهمة على طريقة فهم علمية أولا النظرية سيمثل خطوة مهمة على طريق فهم علمية أولا علمية السياسة، فالنظرية هي الحقائق أما المنهج فهو أداة يمكن استخدامها من أجل الوصول إلى هذه الحقائق وللنظرية عناصر تفسيرية وتحليلية وقياسية للظواهر وبالتالي فإنها تمثل دراسة واقعية، إما المنهج فهو الأسلوب الذي يتبعه الباحث أو الدراسي السياسي من أجل جمع معلومات وتحليلها وهذا يؤدي إلى توضيح الحقيقة المراد الوصول إليها.

ثانيا: النظرية والمدخل والنموذج

تشير عبارة النظرية السياسية إلى مجموعة المعارف التي توصل إليها الإنسان من خلال استخدام المنهج الاستنباطي والمنهج التجريبي على السواء لدراسة الظواهر السياسية ككل في أغلب المجتمعات وبالتالي فإن النظرية السياسية لا تقتصر على نشاط سياسي أو ظاهرة سياسية معينة بل هي تمثل مكانا وزمانا ولا تقتصر على فكرة عالم واحد أو مفكر واحد كما في نظرية الدولة عند هوبز وابن خلدون أو هيجل، في حقيقة الأمر يخلط الكثير من الباحثين والمتخصصين بين مصطلح النظرية وبين المنهج والنموذج وهذه الاشكالية تبرز كثيرا في دراسات علم السياسة عموما ودراسات السياسات العامة على وجه الخصوص وهناك من يستخدم النظرية بمكان المنهج والمنهج كالنموذج وهذا يتطلب فك اللبس بينها وتوضيح اشكالية التداخل في الاستخدام وشرح مدلول كل مصطلح.

المدخل او المنهج (APPROACH) ويشير الى مجموعة من الاساليب التي نحدد وننتقي من خلالها المتغيرات وادوات البحث العلمي والاسئلة التي نطرحها والية جمع البيانات، ويتم الاستعانة بالمنهج لتوضيح الطريق الواجب اتباعه من قبل الباحث من أجل الوصول الى تحديد متغيرات الدراسة، فالمنهج يحدد المتغيرات والادوات والاليات والوسائل الواجب اتباعها للوصول الى حقيقة العلاقة بين متغيرين او اكثر، ان المدخل هو الاسلوب الذي يرشد الباحث الى (الباب) الذي يدخل من خلاله الى الظاهرة السياسية ويتناولها بالدراسة والتحليل.^٤

اما **النموذج (MODEL)** فهو عبارة عن التصور النظري والفكري لواقع الظاهرة السياسية، ان النموذج هو اداة تمثيل فكرية للواقع قيد الدراسة ووظيفة النموذج ترتبط ببلورة مخطط فكري يعكس كل جوانب وعناصر الظاهرة بحيث يحقق الباحث محاكاة فكرية وذهنية عند نظره الى الواقعة السياسية، ويختلف النموذج عن المنهج بان النموذج هو بناء وتصور فكري لعناصر الظاهرة السياسية يمكن من خلال هذا النموذج الاحاطة بكل ما يتعلق بالظاهرة ولكن من الجانب الفكري والمفاهيمي، اما النموذج فهو الادوات

البحثية التي تمكنك من صياغة هذا النموذج، فبدون الاسئلة والافتراضات وطريقة جمع المعلومات واسلوب تناول الظاهرة في اطار المنهج او المدخل فلن يستطيع الباحث من اعطاء تصور بناء فكري للظاهرة في اطار النموذج.

اما النظرية (THEORY) فهي مجموعة من الاحكام والمبادئ والتعريفات التي تحلل وتفسر وتتنبأ بالظاهرة السياسية ومتغيراتها، واذا كان الافتراض هو احكام على العلاقة بين متغيرين او اكثر لم يتم اختبارها ولم يتم تأكيدها بعد، فان النظرية هي اقرار بوجود علاقة بين متغيرات الظاهرة ويمكن وصف هذه المتغيرات وتحديداتها واثبات العلاقة بينهما وتفسير هذه العلاقة والتنبؤ بها مستقبلا، ولان النظرية ومنها النظرية السياسية هي مجموعة من المفاهيم والقوانين والاحكام التي تحلل وتفسر وتتنبأ بالظواهر هنا يلجا الكثير من الباحثين ومنهم (الباحثين السياسيين) الى الاستفادة من الادوات والمفاهيم والتصورات الفكرية التي تقدمها النظريات وبدؤوا يستخدمونها كمداخل ومناهج للبحث السياسي كما في استخدام نظرية النظام كمنهج نظمي تحليلي، بينما نظرية النظم لا تتوقف فقط على التحليل وانما تفسر العلاقة وتتنبأ بها مستقبلا، بالمقابل وبسبب التصورات الفكرية التي تتضمنها النظريات عموما ونظريات علم السياسة فيلجا الكثير من الباحثين والمتخصصين الى الاستفادة من النظريات السياسية كنماذج فكرية لتحليل الظواهر وظهر نموذج النخبة ونموذج الجماعة ونموذج النظام والنموذج التدرجي وغيرها، ونجد ان الباحثين والمتخصصين بالسياسات العامة قد صنفوا النظريات الى مجموعتين اولها تقليدية والثانية حديثة، ويذهب الكثير الى الاعتقاد بان هذا التصنيف يعتمد على فترة ظهور النظرية وتطورها وفي الحقيقة هذا غير صحيح اذ ان هناك نظريات في علم السياسة قديمة وتعود لعشرات السنين مثل نظرية النخبة الا ان استخدامها في تحليل وتفسير السياسات العامة يرجع الى فترة ظهور وتطور ميدان السياسة العامة لذا من المهم التأكيد على ان نظريات السياسات العامة تنقسم الى قسمين الاول التقليدي والذي يتضمن مجموعة النظريات التي شاع استخدامها منذ ظهور السياسات العامة كنظرية النخبة ونظرية الجماعات ونظرية النظم، ام النظريات الحديثة فهي مجموعة من النظريات التي دخلت الى ميدان السياسة العامة واستطاعت تقديم رؤية تحليلية وتفسيرية لها وتتسم هذه النظريات بتجديدها وظهورها من وقت لآخر، وفي حقيقة الامر فان من الصعوبة تحديد بشكل دقيق هذه النظريات وذلك لان الكثير من النظريات التقليدية (مثلا نظرية النخبة) اصبحت تلاقي رواجا في تفسير السياسات العامة واستطاعت تجديد نفسها في اطار التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، لذا اصبح من الصعوبة التمييز بين النظريات التقليدية والنظريات الحديثة في السياسات العامة بسبب الديناميكية التي تتمتع بها السياسات العامة وتعاملها مع مختلف الميادين المجتمعية والذي يجعل من السياسات العامة ميدانا يتعامل مع مختلف

العلوم والاختصاصات ويحاول الاستفادة منها من أجل تحقيق فهم واضح للعمل الحكومي في تحقيق رغبات المجتمع.^٦

المبحث الثاني: النظرية المؤسساتية

إن دراسة السياسة العامة من خلال هذه النظرية تعد من أهم المحاولات التفسيرية والتحليلية للعمل الحكومي إذ تركز هذه النظرية على دور المؤسسات الحكومية كالبرلمانات والأجهزة التنفيذية والمحاكم وتركز كذلك هذه النظرية على المؤسسات غير الحكومية (غير الرسمية) كالأحزاب السياسية وجماعات الضغط ومؤسسات المجتمع المدني وقادة الرأي، والسياسة العامة هنا تحرر سلطويًا من قبل هذه المؤسسات وعملية التنفيذ تتم كذلك عن طريقها، هذه النظرية تأثرت بشكل واضح بالمدرسة القانونية وهذه المدرسة تمثل أولى المدارس التطورية للسياسات العامة إذ ينبع تأثير هذه المدرسة من حقيقة كانت سائدة هي أن دور كل مؤسسة في صنع السياسة العامة يرتبط بالصلاحيات القانونية والدستورية المخولة لها وبالتالي فإن هذه النظرية تركز على النواحي البنوية والقانونية للمؤسسات الحكومية وما يخولها من دور في العملية السياسية.^٧

المطلب الأول: التحليل المؤسساتي للسياسة العامة

إن الاتجاهات الحديثة لهذه النظرية تؤكد على الدراسة التفصيلية للعملية السياسية داخل كل مؤسسة سياسية أو حكومية مع التركيز على الجوانب السلوكية للمشاركين في صنع السياسات العامة، وتعمل هذه النظرية على تحليل ودراسة السياسة العامة الحكومية من عدة جوانب:^٨

أولاً: الهدف من تكوين المؤسسة فيجب أن يأشر حيال كل مؤسسة من هذه المؤسسات دورها وأهدافها في تحقيق مصلحة عامة أو إقامة في البرلمان أو السلطة التشريعية هدفه تحقيق مصلحة عامة أما مؤسسات المجتمع المدني فكثير منها يمثل مصلحة خاصة لفئة معينة.

ثانياً: كيفية انتماء أفراد المجتمع إلى هذه المؤسسات فكل مؤسسة لها آلية في اختيار أعضائها، فأعضاء الحكومة مثلاً يتم اختيارهم بالتعيين أما السلطة التشريعية فيتم اختيارهم وفقاً لإلية الانتخاب أما بقية المؤسسات فالأحزاب السياسية تضم أعضاء يشتركون بخصائص سياسية واجتماعية واقتصادية.

ثالثاً: أبنية أو المبنى التي تكون هذه المؤسسة فالسلطة التنفيذية أو التشريعية مثلاً تتكون من وحدات فرعية والسلطة التنفيذية تضم مؤسسة الرئاسة ورئاسة الحكومة ومجلس الوزراء.

رابعاً: علاقة المؤسسة بغيرها من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، فعند دراسة الأحزاب السياسية مثلاً يجب تحليلها في إطار نظامها الحزبي ككل ووصف هذا الحزب بالسلطة التشريعية مثلاً (كم نائب يمثلها في البرلمان ومكانته البرلمانية) كذلك علاقة

الحزب بالسلطة التنفيذية وهل أن الحزب يتفق ويتعاون مع الحكومة أم أن في موقف صراعي تصادمي معها.

خامساً: الصلاحيات والاختصاصات الدستورية والقانونية لكل مؤسسة وهذه النقطة تختلف من نظام سياسي إلى آخر.

سادساً: الثقل النسبي لكل مؤسسة وهذه النقطة كذلك تختلف باختلاف النظم فبعض الأنظمة تعكس حقيقة أن البرلمان هو محور النظام السياسي وأنظمة أخرى تعتبر الحكومة هي الأقوى والأكثر تأثيراً في المجتمع في صنع السياسة العامة.

سابعاً: توزيع الأدوار داخل كل مؤسسة فكل مؤسسة من مؤسسات النظام السياسي تمتلك أدواراً مختلفة ولكل عضو يجب أن يكون دوره مكملًا لأدوار بقية الأعضاء، أما إذا تقاطعت هذه الأدوار فإن ذلك يمثل خللاً واضحاً في عمل المؤسسة وقوتها.

ثامناً: التغيير المؤسسي ونعني بها إن لكل مؤسسة برنامج تطويري و تنموي يدفعها للاندماج مع مؤسسات أخرى أو تغيير اسمها أو أهدافها وفقاً لمتغيرات الواقع، بعض الباحثين يسمي هذه الظاهرة (بالهندسة المؤسساتية) التي تستهدف استكمال البناء المادي والفكري بما يتلاءم والتغيرات التشريعية .

تاسعاً: حدود تأثير المؤسسة تمتلك المؤسسات الرسمية دوراً مؤثراً في صنع السياسة العامة وخاصة الحكومة والبرلمان فلكل منهم دور محوري يرتبط بصلاحيات دستورية وسياسية وواقعية وبنفس الوقت فإن للمؤسسات غير الرسمية دوراً رقابياً في الكشف عن الجوانب السلبية في آلية صنع السياسة العامة لهذا البلد أو ذلك.

ويرى ثوماس داي بان العلاقة بين المؤسسات الحكومية والسياسة العامة متقاربة جداً وأن الأخيرة لا يمكن أن تكون عامة إلا بعد أن تتبناها المؤسسات الحكومية والتي تعطي للسياسة العامة ثلاثة خصائص مهمة هي:^٩

- الشرعية (LEGITIMACY) أي أن السياسة العامة تتمتع بالإلزام القانوني.
- الشمولية (UNIVERSALITY) أي أن السياسات العامة تتمتع بفضل المؤسسات الحكومية خاصية الوصول إلى مختلف نواحي الحياة ولكل أفراد المجتمع.
- الاجبار (COERCION) عن طريق الحكومة ومؤسساتها تستطيع السياسات العامة أن تفرض برامجها على المجتمع.

المطلب الثاني: مقاييس المؤسساتية

يقصد بالمؤسساتية السياسية إقامة مؤسسات فاعلة وقادرة على اكتساب قدر من القيمة والاستقرار وبالتالي تحصل على الشرعية السياسية وهذا يمثل جوهر المجتمع السياسي ولقياس مستوى المؤسساتية طرح هنتنغتون عالم السياسة الأمريكي أربعة مقاييس هي:^{١٠}

اولاً: **التكيف** ويقصد به قدرة المؤسسة السياسية على مواجهة تغيرات البيئة سواء إن كانت داخلية أم خارجية وهي تمثل التكيف بالتغير في الأشخاص والوظائف ويمكن قياس التكيف بالمؤشرات الآتية:

- مؤشر العمر الزمني: فكلما طالت الفترة الزمنية لهذه المؤسسة كلما اعتبر ذلك مؤشراً على قدرتها على التكيف والعكس صحيح .
 - مؤشر العمر الجيلي: ويقصد به التغيرات التي تطرأ على القيادات العليا للمؤسسة أي تغير الأجيال قيادياً وهل انتقلت القيادة من الجيل الأول إلى الجيل الثاني سلمياً أو عنقياً.
 - مؤشر التغير الوظيفي: وهل طرأ تغيير في مهام وبرامج هذه المؤسسات وهذه التغيرات كلما كانت دقيقة وتستقرى للواقع كلما دل ذلك على تطورهما.
 - ثانياً: **التعقيد** بمعنى أن يكون للمؤسسة أكثر من وظيفة ودور وتتضمن مجموعة من البنى والوحدات الداخلية وكل بنية لها دور أو وظيفة متخصصة، فهذا التعقيد ضروري لاستمرار المؤسسة وذلك إن قيام هذه المؤسسات بأداء أكثر وظيفيه ودور يدل على كفاءتها، ولقياس درجة التعقيد يستخدم هنتنغون مؤشراً الأول (درجة تعدد وتنوع وحدات المؤسسة، درجة تعدد وتنوع وظائف المؤسسة) .
 - ثالثاً: **الاستقلالية** وتشير إلى مدى ذاتية وحرية المؤسسة في العمل وهو ما يقاس عن طريق:
 - الميزانية (إي التمويل) وهل إن للمؤسسة ميزانية تحويلية مستقلة أم أنها تابعة، وهل إن مصادر التحويل متعدد هام محدودة
 - إشغال المناصب و يقصد بذلك مدى تمتع المؤسسة وحريتها تجنيد أعضاء جدد ينتمون لها.
 - رابعاً: **التماسك** ويقصد درجة الرضا أو الاتفاق بين الأعضاء داخل المؤسسة من جهة وبين الأعضاء والقيادة من جهة أخرى، ويقاس باستخدام المؤشرات الآتية:
 - مدى انتماء الأعضاء للمؤسسة.
 - مدى وجود اجنح هاو تكتلات داخل المؤسسة خاصة عند فترات التغير القيادي
 - مدى وجود خلافات داخل المؤسسة بوجه عام سواء أن كانت هذه الخلافات فكرية أو مادية أو شخصية.
- المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة للنظرية المؤسساتية**

يقدم خصوم النظرية المؤسساتية مجموعه من الانتقادات، وفي حقيقة الأمر ان هذه الانتقادات تساق من قبل السلوكيين منتقدي الجذور القانونية والدستورية للنظرية المؤسساتية ولعل ابرز هذه الانتقادات هي:^{١١}

اولا: عدم صلاحية هذه النظرية في دراسة و تحليل النظم السياسية البدائية والكثير من البلدان النامية وخاصة الفقيرة منها لان هذه النظم تعاني أصلا من عدم وجود مؤسسات سياسية ناضجة وبالتالي تصبح هذه النظرية غير ذات جدوى رغم ان دساتير هذه النظم تتضمن وجود مؤسسات رسمية وغير رسمية إلا انه في الغالب هناك شخص او قائد يمتلك سلطة فوق القانونية وفوق المؤسساتية سواء كانت تشريعية او تنفيذية أم قضائية.

ثانيا: ان الدراسة الحقيقية للنظام السياسي والسياسيات العامة يجب ان تتجاوز الأطر القانونية والمؤسساتية لصالح دراسة وتحليل القوى المؤثرة به دراسة واقعية، فالقانون او الدستور أينما كان يمثل حاله مثالية بمعنى انه ليس بالضرورة ان تكون الصلاحيات المنصوص عليها بالدستور والتي تخول البرلمان اقالة الحكومة مثلا يكون نصاً واقعياً فكثير من البرلمانات تقف عاجزة اما قوة الحكومة، هنا تصبح هذه النظرية مثالية وجامدة وهذا ما يؤدي إلى أن يصبح التحليل السياسي منعزلا عن الواقع الاجتماعية و السياسي للعملية السياسية.

ثالثا: تتجاوز النظرية المؤسساتية حقيقة ان المؤسسات لا يمكن ان تفصل ماديا و إيديولوجيا(فكريا) عن الأشخاص الذين يمثلون عضويتها وقياداتها وبالتالي فان دراسة المؤسسات بمعزل عن دراسة الأعضاء المؤثرين بها يمثل تحليلا غير واقعي او على الأقل سطحي فالمؤسسة سواء ان كانت حكومية او غير حكومية ما هي إلا أفراد يمثلونها، وعند الحديث عن البرلمان كمؤسسة رسمية فإننا نقصد من وراء ذلك مجموعه من الأفراد او المشرعين المكلفين بأداء وظيفة محدده رغم كل الأطراف والجوانب والصلاحيات فأى ائتلاف ذا اغلبه في هذا البرلمان لابد ان يمتلك أفكارا تؤثر بالصيغة النهائية للسياسة العامة وبالتالي فالأحرى وفقا لرؤية السلوكيين ان تدرس و تحلل أفكار ومواقف النواب والكتلة الاقوى بالبرلمان وليس الاهتمام بالوصف الدستوري والقانوني لصلاحيات النواب وبنية وتشكيلات السلطة التشريعية.

هذه الانتقادات يرفضها أنصار النظرية و يعتبرون ان الاختلالات هذه ليس في النظرية المؤسساتية وانما في طبيعة النظام السياسي وتطوره على اعتبار ان المؤسسات الرسمية وغير الرسمية موجوده اصلا ضمن بنية كل نظام ولكن الذي يحدث ان هناك مؤسسات تتجاوز بأدوارها على مؤسسات اخرى وربما تهيمن عليها وهذا ما قد نراه في الكثير من النظم السياسية في البلدان النامية.

المبحث الثالث: النظرية التدرجية

أسست هذه النظرية في دراسات السياسات العامة على فكرة أساسية الا وهي (ان السياسات الحكومية الجديدة ما هي إلا استمرار للسلوكيات الحكومية السابقة، ولكن

الاختلاف هو ان هناك إضافة أو تعديل على المنهج الحكومي في التعامل مع مطالب واحتياجات ومشكلات المجتمع^{١٢}، المفكر الرئيس والأساس لهذه النظرية هو "شارل لنديبلوم" ويرى هذا المفكر بان هناك تدريجية مجزئة والتي يمكن أن تكون مجسمة وفقاً لطبيعة صياغة مبسطة حيث ان صانعي القرارات يفضلون تجزئة المشكلات العامة واتخاذ قرارات فردية من أجل اختيار القرارات الأفضل المرتبط بهدف محدد وبشكل رأي المفكر (لنديبلوم) اتفاقاً مع المفكر (هربرت سايمون) الذي يعد من ابرز منتقدي نظرية الاختيار الأفضل حيث اقترح سايمون استبدال مفهوم السلوك العقلاني أو الأفضل ليحل محل ما يمكن أن تسميه السلوك المرضي انطلاقاً من الرضا، أن صانع القرار ليس لديه مصفوفة في البدائل فيختار البديل طبقاً لمعايير أو مقاييس ثابتة معروفة من قبله أو من قبل الآخرين ولكن صانع القرار يلجئ إلى اختيار بديل يحقق الحد الأدنى من الرضا وليس الحد الأعلى فكثير من صناع القرار يرفضون بدائل قد تكون مثالية أو عقلانية ولكنها غير مرضية لهم على اعتبار إنها تهدد أو على الأقل لا تخدم مصالحهم وهناك معايير الرشادة "العقلانية" يعد وفقاً لرؤية سايمون مفهوماً معدلاً أي تصبح مساحة العقلانية بمثابة منطقة وسطى بين البدائل الرشيدة والبدائل الغير رشيدة بحيث تأخذ بعين الاعتبار واقعية الاختيار ورضا الأطراف الأخرى.^{١٣}

يعد (تشارلز إي لينديبلوم) من ابرز مفكري هذه النظرية اذ كان اول من طرح النموذج التدرجي في سياق نقده للنموذج العقلاني التقليدي لصنع القرار، ووفقاً لرؤية Lindblom فان صناع القرار لا يراجعون دورياً النطاق الكامل للسياسات الحالية والمقترحة ويحددون الأهداف المجتمعية ويبحثون عن فوائد وتكاليف السياسات البديلة في تحقيق هذه الأهداف بل يفضلون ترتيب كل بديل من حيث نسبة تحقيق الهدف إلى التكاليف ، ثم يقومون بالاختيار على أساس جميع المعلومات ذات الصلة، بالمقابل تمنع قيود الوقت وجمع المعلومات والتكلفة صانعي السياسات العامة من اخذ الوقت الكافي للتعامل مع كل بدائل السياسة وعواقبها بشكل دقيق اذ تحول القيود السياسية دون وضع أهداف مجتمعية واضحة وحساب دقيق لنسب التكلفة إلى الفائدة لذا يعترف النموذج التزايدى بالطبيعة غير العملية لصنع السياسة (العقلانية الشاملة)، وتركز النظرية التدرجية الاهتمام على البرامج والسياسات الجديدة وعلى الزيادات أو النقصان أو التعديلات على البرامج الحالية.

ويطرح عالم السياسة برويرت دال في (كتابة التحليل السياسي الحديث) عدة اسئلة منها، انه متى يحدث الاختلاف فرقا في السياسات العامة ؟ متى يكون الاختلاف هامشياً ومتى يؤخذ في الاعتبار ؟ فالاختلاف يؤخذ في الاعتبار إذا ما ظن صانع السياسة أنه يعمل على تحقيق اضافة مهمة ، إما بصورة أو غير مباشرة، فما يكون هاماً جداً لأحد صانعي السياسات قد يبدو لآخر هامشياً للغاية، وهذا الخلاف لا يمكن دائماً حسمه، رغم أنه في

الواقع عادة ما يتقاسم أشخاص كثيرون وجهات نظر متشابهة حول الأهمية النسبية لاختلافات محددة حول السياسات الحكومية.^{١٤}

المطلب الاول: المنطلقات الفكرية للنظرية التدرجية

تنطلق هذه النظرية من أفكار رئيسية:^{١٥}
اولا- إن عملية اختيار الأهداف والغايات و التحليل العلمي للسلوكيات تكون متداخلة وليست مستقلة أو منفصلة.

ثانيا- إن صانع السياسة يأخذ بعين الاعتبار عدة بدائل فقط من البدائل المطروحة وليست جميعها بالشكل الذي يجعلها مرتبطة بشكل أو بآخر بالسياسات السابقة.

ثالثا- إن مقارنة هذه البدائل و اختيار البديل الأفضل يرتبط بالتوافق و التنسيق بين الأطراف التي طرحت هذه البدائل.

رابعا- أن النظرية التدرجية تسمح بإعادة النظر في العلاقة القائمة بين الأهداف والوسائل ويمكن تغير أو تبديل الوسائل وفقا للمتغيرات الواقعية.

خامسا- أن المشكلة العامة مهما كانت معقدة او بسيطة لا يمكن أن تحل بقرار واحد ومنفرد وهذا البديل الذي تم اختياره لا يكون بالضرورة صحيح بشكل مطلق، بل هناك مقدار من الخلل في اي من السياسات العامة التي يتم اختيارها وهذا ما يبرز دور صانع القرار في اختيار البديل الأكثر صحة.

سادسا- تتصف النظرية التدرجية بأنها تقدم قراراً علاجياً وهذا يضمن الاستمرارية في التعامل مع المشكلة أنياً ومستقبلياً.

سابعا- أن القرارات و السياسات العامة في إطار النظرية التدرجية هي حصيلة التداول الفكري والسياسي وقد يكون هذا التداول نتيجة لكم مفتوح من المشاورات والتعاون والتفاعل والصراع والصدام وتنتهي هذه الإجراءات بتحقيق عامل الرضا بين الأطراف المشاركة في عملية الصنع.

ثامنا- في إطار هذه النظرية تحول السياسات العامة للحد من الأخطاء التي وقعت بالسياسات السابقة عن طريق دراسة وتحليل تلك السياسات والكشف عن الجوانب الايجابية والسلبية والسياسات الجديدة.

تاسعا- إن العملية السياسية والاحتكاك بين الأفراد ومؤسسات النظام السياسي يؤثر في حقيقة ان افراد المجتمع واقعيون عمليون في الاحتياجات، وبالتالي هم لا يبحثون عن المثاليات ولا الوعود خاصة عند اختيار البدائل ولكن هم يتعاملون بواقعية من حيث الاهداف المحددة للسياسة العامة والاليات والوسائل التي تتبناها والنتائج المتوخاة منها.

المطلب الثاني: تدرجية السياسات العامة

يقبل صانعو السياسات العامة تشريعات البرامج القائمة ويوافقون ولو ضمناً على مواصلة السياسات السابقة لعدة اسباب:^{١٦}

اولا- ليس لدى صانعي السياسات قدرات تنبؤيه شاملة وكاملة حتى في عصر أجهزة الكمبيوتر والتطور التكنولوجي لمعرفة ما ستكون عليه جميع عواقب البديل الذي تم اختياره كما أنهم ليسوا قادرين على حساب نسب التكلفة إلى الفائدة للسياسات البديلة في ظل العديد من الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبالتالي قد تتحول السياسة (العقلانية) تماماً إلى (غير فعالة).

ثانيا- يقبل صانعو السياسة العامة شرعية السياسات السابقة بسبب عدم اليقين بشأن عواقب ونتائج السياسات الجديدة التي قد تكون مختلفة تماماً فمن الأسلم الالتزام بالبرامج المعروفة عندما لا يمكن معرفة وتوقع مخرجات البرامج الجديدة وفي حالة عدم اليقين يواصل صانعو السياسات على نفس البرامج السابقة سواء أثبتت فعاليتها أم لا .

ثالثا- قد تكون هناك استثمارات كبيرة في البرامج السابقة وقد تكون هذه الاستثمارات في المباني والاحتياجات العينية المادية أو قد تكون في تدريبات أو ممارسات إدارية أو هيكل تنظيمي . وهنا من الضروري القبول بهذه الاستثمارات السابقة وعدم

تجاهلها فالأجهزة الحكومية والإدارية تميل إلى الاستمرار في هذه البرامج بمرور الوقت وبغض النظر عن فائدتها مما يولد شيء من الروتين التي يصعب تغييرها لذا يصبح من الصعب الاحاطة بكل البدائل وبكل مخرجاتها وتكلفتها مما يدفع الى تركيز الاهتمام فقط بدائل السياسة العامة التي تتطلب قليل من التغيرات التمويلية عن سابقتها وبنفس الوقت تتطلب قليل من التغيرات الإدارية والتنظيمية بحيث تسير بنفس الطريق السابق للسياسة العامة مع تحقيق اضافة نوعية او كمية معينة.

رابعا- التدرجية في السياسات العامة أمر مفيد سياسياً إذ ان الاتفاق على بديل السياسة العامة يأتي بسهولة عندما تكون المحاور محل النزاع هي فقط زيادة أو نقصان في الميزانيات أو تعديلات على البرامج الحالية إذ ترى هذه النظرية ان الصراع يزداد عندما يركز صنع القرار على تحولات في السياسة العامة والتي تتطلب تكلفة كبيرة من أجل تحقيق هذه التحولات وبالتالي فإن التدرجية مهمة في الحد من الصراع ، والحفاظ على الاستقرار ، والحفاظ على النظام السياسي نفسه.

المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة الى النظرية التدرجية

ان مفهوم التدرجية الذي طوره (تشارلز ليندبلوم) منذ اكثر من اربعة عقود انتشر وتم استخدامه بشكل واسع في نطاق العلوم السياسية والسياسات العامة، ومع ذلك هناك من يرى ان هذه النظرية لم تخدم بشكل كبير تطوير البحوث التجريبية والنظرية، بل يعتقد منتقدو هذه النظرية انها فشلت في تحفيز العلماء والباحثين لصياغة استراتيجيات طموحة وجديدة وثرية ويمكن ان تحقق اهداف تطويرية وتنموية وابداعية مهمة،^{١٧}

ورغم انتشار وشهرة التدرجية في صنع السياسات العامة الا ان آثاره العميقة لم تُفهم جيداً مما أدى الى تعرض النظرية الى انتقادات عديدة منها:^{١٨}
اولاً- ان مفهوم التدرجية ارتبط في الغالب بتحقيق اهداف جزئية ومحدودة وتوافقية وبالتالي فان هذه النظرية تفسر لنا طريقة تجاوز التقاطعات السياسية ولكنها لا تقدم نظرة واضحة حول ما بعد التقاطعات ومكانة الاهداف التي ترغب السياسة العامة واهميتها للمجتمع.

ثانياً- في مختلف الظروف والامكانيات لاتخاذ قرار بالسياسة العامة لا يمكن الاحاطة بجميع الاليات مخرجات ونتائج بدائل السياسة العامة ومقارنتها من اجل اخيار الافضل منها.

ثالثاً- ان التدرجية في السياسة العامة هي ذات نزعة محافظة اذ ان ارتباط هذه النظرية بأهداف جزئية من اجل تحقيق اضافة بسيطة سوف يؤدي الى تجاهل العديد من المشكلات ذات الاثر المجتمعي الكبير والخطير خاصة تلك المشكلات التي ترتبط بفئة الفقراء والمعدمين والتي تتطلب تدخلات حكومية مهمة وفاعلة من اجل تغيير واقعهم المتردي.

ثالثاً- كيف للنظرية التدرجية ان تفسر وتحلل التدخل الحكومي الواسع والفعال خاصة في فترة الازمات والابوة والفيضانات والزلازل اذ لا يمكن ان تكون الحلول الطفيفة والمحدودة هي الانسب في هذه المرحلة.^{١٩}

رغم الانتقادات التي تعرضت لها النظرية التدرجية حاول (Hayes, M. T.) منذ عام (1992) إعادة التفكير حول النظرية التدرجية من اجل ان تكون اكثر ملائمة للتطورات واكثر واقعية وفاعلية وكانت محاولات هاينز ترتبط بطرح الأسئلة الآتية:^{٢٠}

- ما هي القوى المؤسسية والقوى الأخرى التي تقف وراء صنع السياسات العامة التي تهدف الى استكمال محاولات برامج سابقة؟
- هل هناك ظروف محددة يمكن في ظلها اتخاذ خطوات سياسية جزئية بحيث يمكن اجراء تحولات جديدة كلياً عن ما هو موجود سابقاً في برامج السياسة العامة؟

ويرى هاينز ان هناك بعض الظروف التي تتطلب مبادرات وبرامج سياسية جريئة والتي يمكن ان تمثل فرصة معقولة لتحسين الوضع الراهن أفضل مما يمكن تحقيقه من خلال سلسلة من الإصلاحات والبرامج التدريجية الطفيفة وخصوصاً ما يتعلق بالاتفاق على الأهداف حول بعض البرامج التي تتطلب تدخلات حكومية فاعلة وقوية وجذرية كما هو الحال في تبني سياسة الغاء التمييز العنصري في المدارس والذي يمكن ان تؤدي الى ازمة مجتمعية لو تم اتباع النموذج التدرجي في حل هذه المشكلة كذلك الحال

عند وجود اعتصامات ومظاهرات ضد سياسات معينة فقد يكون من المجدي احداث تغييرات كبيرة وتحولات على صعيد بنية وهدف السياسة العامة في المجتمع.^{٢١}

المبحث الرابع: نظرية اللعبة

ظهرت نظرية الألعاب في أوائل الأربعينات من القرن العشرين المنصرم أثناء الحرب العالمية الثانية من خلال الكتاب الذي ألفه العالمان (جون فون نيومان - John Von Neumann وهو عالم رياضيات) و(أوسكار موركنستيرن - Oskar Morgenstern وهو عالم اقتصاد) والكتاب بعنوان (نظرية الألعاب والسلوك الاقتصادي)، ولقد شكل هذا الكتاب استخداما كبيرا لنظرية الألعاب في مجالات الإدارة والمهام الإدارية، وما يرتبط بعملية اتخاذ القرارات بوصفها مجالات تعمل في ظل أوضاع المخاطرة وحالات عدم التأكد وتشوبها العلاقات الإنسانية المتداخلة والسلوكيات المتغيرة الناتجة عن الصراع أو التعاون أو التداخل.^{٢٢}

ان نظرية اللعبة "هي دراسة قرارات عقلانية في المواقف التي يكون فيها امام اثنين من المشاركين (او اكثر) عدة اختيارات، وتعتمد النتيجة على طبيعة اختيار كل منهم"، وعادة ما يتم تطبيق هذه النظرية على صنع السياسات العامة عندما لا يوجد بديل افضل ومتفق عليه يمكن صنعه وبالتالي تكون نتيجة هذا البديل معتمده على عدة عوامل اخرى.

المطلب الاول: الاطار الفكري لنظرية اللعبة

ان فكرة (نظرية اللعبة) ترتبط بعدة جوانب ابرزها:^{٢٣}

اولا- وفقا لنظرية اللعبة فان هناك عدة اطراف من صناعات السياسات العامة يتشاركون في خيارات مترابطة،(بمعنى هناك اكثر من لاعب).

ثانيا- يجب على كل لاعب تعديل تصرفاته ليس لتعكس رغباته وقدراته ولكن أيضا يجب ان تعكس توقعاته حول ما سيفعله الآخرون.

ثالثا- احيانا تكون نتيجة نظرية اللعبة سلبية على طرف او اكثر لذلك هناك من يرى ان نظرية اللعبة ليست مناسبة لحالات الصراع الخطيرة، بالمقابل هناك من يرى العكس هو الصحيح اذ انه يمكن لنظرية اللعبة أن تطبق على القرارات المتعلقة بالحرب والسلام، واستخدام الأسلحة النووية، والدبلوماسية الدولية، والمساومة وبناء التحالف في البرلمانات أو حتى المنظمات الدولية.

رابعا- ترى نظرية اللعبة على ان اللاعب يمكن ان يكون فرداً أو مجموعة أو حكومة، وكل لاعب يستطيع ان يحدد اهدافه يمكنه ان يختار البديل العقلاني.

خامسا- نظرية اللعبة هي نموذج تجريدي واستنتاجي لصنع السياسة العامة وهي لا تركز افكارها لوصف وتحليل طريقة صنع السياسات بقدر ما تحلل وتفسر اختيار بديل من عدة بدائل وبوجود عدة اطراف صانعه للسياسة العامة او مهتمة بذلك.

دور النظريات المعاصرة في تحليل وتفسير.....

سادسا- تعتمد نظرية اللعبة في تصوراتها على شكل من اشكال العقلانية المرتبط بتحقيق عوائد بديل متاح من عدة بدائل.
سابعا- تعتمد نظرية اللعبة على وصف مجموعة من البدائل المتاحة والمتنافسة فيما بينها لحل مشكلة معينة في اطار مصفوفة.
شكل رقم (١) خيارات نظرية اللعبة

اللاعب			الملاعب		
البديل الثاني	البديل الاول	البديل الاول	البديل الاول	البديل الثاني	البديل الثاني
نتيجة	نتيجة	نتيجة	نتيجة	نتيجة	نتيجة
نتيجة	نتيجة	نتيجة	نتيجة	نتيجة	نتيجة

ولجميع النتائج المحتملة للعبة وهكذا بالنسبة للاعب الثاني وتعد المصفوفة (٢ * ٢) هي الأبسط ، فهناك (لاعبين فقط وكل لاعب لديه بديلين فقط) للاختيار من بينهما والنتيجة هناك أربع نتائج محتملة لهذه اللعبة البسيطة وتعتمد النتيجة الفعلية على اختيارات كل من اللاعب الاول واللاعب الثاني وتكون النتائج مرتبطة بطبيعة اختيارات كل لاعب وكذلك اختيارات واهداف وقيم منافسه.

ومن اجل شرح هذه المصفوفة يقدم ثوماس داي مثالا عمليا على ذلك وهو مثال قيادة السيارة من قبل مراقبين اثنين اذ يرى " يقود مراقبان سيارتهما باتجاه بعضهما البعض بسرعة عالية على الطريق السريع إذا لم ينحرف أحد عن المسار فسوف يتحطمان ، كلا السائقين يفضلان تجنب الموت ولكنهم يريدون أيضا تجنب (ان يكون جباناً) وتعتمد النتيجة على ما يفعله السائقان ويجب على كل سائق محاولة التنبؤ بكيفية سيتصرف الآخر.^{٢٤}

شكل رقم (٢) مصفوفة ثوماس داي لخيارات نظرية اللعبة

السائق الاول			السائق الثاني		
البقاء على الطريق	البقاء على الطريق	الانحراف من الطريق	البقاء على الطريق	البقاء على الطريق	الانحراف من الطريق
١٠- = ١	١٠- = ٢	١٠- = ١	١٠- = ١	١٠- = ٢	١٠- = ١
١٠- = ٢	١٠- = ٢	١٠- = ٢	١٠- = ٢	١٠- = ٢	١٠- = ٢
١٠- = ١	١٠- = ٢	١٠- = ١	١٠- = ١	١٠- = ٢	١٠- = ١
١٠- = ٢	١٠- = ٢	١٠- = ٢	١٠- = ٢	١٠- = ٢	١٠- = ٢

Thomas Dye: Understanding Public Policy ,prentice hall,usa,1978, p36

وهنا سيتم تصرف كل من السائقين وفقاً للقيم الخاصة بهما وستكون خياراتهم وهذه القيم هي (الشجاعة والجبن) وستكون خياراتهم وفقاً لهذه المصفوفة كالاتي:
-اختيار السائقين البقاء على الطريق سيكونان خاسرين.
-إذا اختار اللاعب الأول البقاء على الطريق والثاني اختار الانحراف من الطريق فان الأول سيكون شجاع والآخر جبان، وبالعكس تكون النتيجة إذا اختار الأول الانحراف والآخر البقاء تكون النتيجة بالعكس.
-إذا كلا اللاعبين انحرفا فان كلاهما جبان.

ورغم أهمية هذه الأمثلة الا انها تركز على شرح الية تحليل نظرية اللعبة وتفسيرها للمواقف والقيم والخيارات المطروحة، وانه من المهم القول ان لكل وضع خياراته وقيمته، وتعميم هذه الأمثلة على كل القطاعات الامنية والسياسية والعسكرية والاقتصادية بنفس الكيفية تواجه صعوبات كثيرة منها تعقد المواقف واختلاف الموضوعات وتعدد الخيارات وغيرها ومع ذلك كفرة عامة يمكن الاستفادة منها كثيراً.^{٢٥}
المفهوم الرئيسي في نظرية اللعبة هو (الاستراتيجية المتبعة) من قبل اللاعبين اذ تشير الاستراتيجية إلى صنع القرار العقلاني الذي تم فيه تصميم مجموعة من التحركات لتحقيق منفعة عالية بعد النظر في جميع التحركات المحتملة للخصم.^{٢٦}
يتم اقتراح نظرية الألعاب بشكل متكرر كأداة تحليلية من قبل باحثي السياسات العامة أكثر من كونها دليلاً عملياً لوضع السياسات من قبل المسؤولين الحكوميين، ورغم أهمية هذه النظرية في السياسات العامة الا انها تواجه اشكاليات مهمة ابرزها:

- من الصعب تقديم بدائل السياسة بدقة وبطريقة المصفوفة.
 - من الصعوبة بمكان معرفة القيم الحقيقية لصناع السياسات العامة او لخصومهم.
 - هناك العديد من العوائق المالية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفنية التي تحول دون وضع الحكومات لسياسات عقلانية.
- ومع ذلك توفر نظرية الألعاب طريقة مهمة للتحليل والتفكير بوضوح حول الخيارات السياسية في حالات التنافس السياسي والعسكري والامني، وربما تكون الفائدة الحقيقية لنظرية اللعبة في تحليل السياسات في الوقت الحالي هي اقتراح أسئلة مثيرة للاهتمام

وتوفر مفردات للتعامل مع صنع السياسات في حالات التنافس وتشرح طريقة اختيار استراتيجيات اختيار البديل الافضل في ظل ظروف معينة.^{٢٧}

المطلب الثاني: انواع نظرية اللعبة

هناك عدة انواع من نظرية اللعبة ويعتمد هذا التقسيم على طبيعة الميدان الذي تعالجه وتتعامل معه الاطراف السياسية، بمعنى تختلف الانواع وفقا للقطاع الاقتصادي او الامني او السياسي او العسكري الذي تعالجه وتفسره وتحلله نظرية اللعبة اولاً- اذا كانت الاستراتيجية المتبعة من قبل اطراف اللعبة (اللاعبين) تسقيطية فتكون النتيجة صفرية بمعنى الربح الذي يحققه طرف يكون معادلاً لخسارة الطرف الاخر.^{٢٨} ثانياً- اما اذا كانت الاستراتيجيات المتبعة من قبل اطراف تشاركية او تنافسية او تعاونية فسيكون هناك توجه نحو وضع استراتيجيات لتبادل او تقاسم المنفعة من هذه السياسة او تلك.

ثالثاً- اذا كان النوعين السابقين يرتبطان بطبيعة الاستراتيجيات والعوائد المتبعة فان هناك نوع اخر من (نظرية اللعبة) يرتبط بفكرة ان العوائد لا يمكن حسمها لطرف على حساب طرف وهناك متغيرات عديدة تحكم اللعبة وبنفس الوقت هناك اطراف كثيرة وتعتمد على استراتيجيات مختلفة ولها اهداف تختلف من طرف الى اخر، هنا السمة المميزة لهذا النوع من (اللعبة) هو توجه الاطراف نحو بناء تحالفات فرعية من اجل تقليل ارباح طرف او اطراف اخرى تتصف بالقوة، وغالبا في هذه النوع من نظرية اللعبة فان قواعد اللعب تتغير والمكاسب والعوائد كذلك تتغير وفقا للتطورات الانية والظروف المصاحبة لها.^{٢٩}

المبحث الخامس: نظرية الاختيار الرشيد

تعد نظرية الاختيار الرشيد احدى ابرز نظريات صنع السياسات العامة واصبحت هذه النظرية بمثابة منهج يتبعه الكثير من الحكوميين والاداريين لفهم الاهداف والوسائل التي ينبغي على صانع القرار ان يتبعها من اجل تحقيق التنمية والتقدم للمجتمع، ووفقا (Adam A. Anyebe) فان نظرية الاختيار الرشيد او العقلاني لها مسميات اخرى كالاختيار الاجتماعي او الاختيار العام رغم ان هذه المسميات تعكس اختلافاً واضحاً لأول وهله،^{٣٠} الرشادة او العقلانية كنظرية تقوم على أساس تحديد السلوك العقلاني الذي يُمكن اللاعب من الفوز، إذن الأفراد قد يتصرفون بشكل متناقض وغير عقلاني في بعض الأحيان وقد استخدم دعاة هذه النظرية السلوك العقلاني على أساس أنه الأكثر قدرة على جعل النظرية أصلح للتفسير، والسلوك العقلاني يعني بأن كل لاعب في السياسة يمتلك مجموعة من القيم والأهداف المحددة ويقرر سياسته طبقاً لذلك بدون أخطاء ويجب أن يتم ذلك على أسس رياضية واقعية.

تقوم هذه النظرية على فكرة أساسية (فكرة اقتصادية-اجتماعية) هي إن السياسات العامة الأفضل هي تلك السياسات التي تحقق أعلى مردود أو عائد اجتماعي أو مادي للمجتمع،

والحكومة هنا في الغالب نختار سياسات تحقق اكبر مصلحة، وهناك اعتبارين أساسيين في نظرية الاختيار الرشيد:^{٣١}

- الاعتبار الأول هو لا ينبغي لصانع السياسات العامة إن يختار تلك السياسات التي ترتفع تكلفة تنفيذها و تنخفض عوائدها.
- يعتمد صانع القرار أو السياسات العامة على تبني مقاييس للجدوى الاقتصادية أو الاجتماعية.

تري نظرية الاختيار الرشيد أو الاختيار العقلاني بان السياسات الحكومية أو السياسات العامة هي تلك السياسات التي تحقق اكبر عائد مجتمعي، اي ان الحكومة عليها ان تختار السياسات العامة التي يتمخض عنها مكاسب وعوائد للمجتمع بشكل يعبر تحقيق اكبر المصالح وباقل مقدار من التكلفة، وهناك من يرى ان النظرية العقلانية أو الرشيدة هي الافضل في السياسات العامة خاصة مع وجود اهداف ثابتة وواضحة.^{٣٢}

ان السياسات العامة تكون رشيدة أو عقلانية عندما يكون هناك فرق ايجابي بين القيم التي تم تحقيقها وبين القيم التي تم التضحية بها وهذا لا يعني باي شكل من الاشكال ان تتم التضحية بقيم اجتماعية اساسية مقابل تعظيم القيم المادية فالرشادة والعقلانية تتضمن جميع قيم المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

المطلب الاول: مبررات الاخذ بنظرية الاختيار الرشيد

ويرى انصار هذه النظرية ان هناك مبررات للاخذ بالعقلانية والرشادة ليس فقط في السياسات العامة وانما في مجمل الفعل الحكومي والاداري ولعل ذلك يرجع الى عدة مبررات اهمها هي:^{٣٣}

اولا- ان مواجهة مشكلات المجتمع وتحقيق متطلباته لا يمكن ان يكون بسلوكيات ارتجالية أو غير مدروسة أو غير واضحة أو غير واقعية، فعكس كل هذه السلوكيات السابقة هي سلوكيات واقعية عقلانية، فعند انتقادنا للأفعال الحكومية غير الفعالة فدائما ما نضع معايير الرشادة والعقلانية في اتخاذ القرار وصنع السياسات.

ثانيا- ان التركيز على وجود عائد مادي وعنوي اكبر من التكلفة المادية والمعنوية سيحقق عدة جوانب اساسية ابرزها ان العوائد المتحققة ومنها العوائد المادية ستؤدي الى ديمومة العمل الحكومي فهذه الوفرة المادية مثلا يمكن ان تحقق اضافة مستقبلية لسياسة جديدة وبالتالي تتمكن الحكومة من تحقيق عمل مستمر في قطاع مجتمعي معين.

ثالثا- ان السياسات العامة بهذا المعنى ستكون سياسات رابحة وليست خاسرة وسياسات استثمارية وليست استهلاكية، وحتى ان قيمة التكلفة المجتمعية المادية والمعنوية لها انعكاس ايجابي من خلال ان الفرد في المجتمع عندما يتحمل جزء من هذه التكلفة سواء كانت قليلة ام كبيرة فسيكون هذا الفرد جزء فاعل ومشارك في كل حيثيات هذه السياسة وعندما يجد اي خلل فلن يقبل به وسيكون رقيقا على هذه السياسات ولن يقبل الا ان تكون سياسات فاعلة وهذا ما نجده مثلا في الولايات المتحدة الامريكية فكل سياساتها

العامة هي مراقبة من قبل دافعي الضرائب الذين ينتظرون مخرجات فعالة لهذه السياسات وبما تخدم مصالحهم، هكذا نجد ان نظرية الاختيار الرشيد اصحبت تستخدم كمنهج لصنع وتنفيذ السياسات العامة واصحبت قدراتها التحليلية محور اهتمام ليس فقط من قبل صناعات السياسات بل ومن مختلف المؤسسات الاكاديمية والدولية التي تهتم بتقييم الاداء الحكومي في مختلف القطاعات المجتمعية.

رابعاً- كل تصرف سيؤدي وفقاً لهذه النظرية إلى آثار سواء كانت ايجابية أم سلبية لذلك على صانع السياسات العامة التنبؤ قدر الإمكان بالآثار المستقبلية للبديل الذي يتم اختياره ، وبالتالي كلما كان البديل عقلانياً كلما كانت توقعات الخسارة اقل.

خامساً- وفقاً لهذه النظرية السلوك العقلاني والسلوك السياسي الرشيد يمكن الوصول إليه بسهولة أو معرفة وتحديد بشكل علمي وذلك لأنه يرتبط بمتغيرات يمكن قياسها، أما السلوكيات الأخرى والتي قد تكون ارتجالية أو غير عقلانية ففي الغالب تقف وراءها متغيرات ترتبط بالنواتج الداخلية للفرد أو لصانع القرار كالعاطفة و الخوف وغيرها من العوامل .

سادساً- إن بعض قرارات السياسات العامة قد تكون غير عقلانية حينما تقارن بقرارات تتسم بالعقلانية و الرشادة وهنا تبدو المقارنة واضحة والأصل في المقارنة هذه هي العائدية المجتمعية والربحية مادياً ومعنوياً.

على صعيد تفسير السياسات العامة نجد ان نظرية الاختيار الرشيد هي احدى ابرز نظريات صنع السياسات العامة وهي منهج لفهم الاهداف والوسائل التي ينبغي على صانع القرار ان يتبعها من اجل تحقيق التنمية والتقدم لمجتمعة ومن اجل مواجهة المشكلات التي يعاني منها المجتمع، اذ تعمل هذه النظرية على تبيان الطريقة التي نختار بها أفضل الاجراءات والوسائل لتحقيق الاهداف الحكومية.^{٣٤}

الاختيار الرشيد كنظرية تقوم على أساس تحديد السلوك الرشيد الذي يمكن اللاعب من الفوز، وقد استخدم دعاة هذه النظرية السلوك الرشيد على أساس أنه الأكثر قدرة على جعل النظرية أصلح للتفسير، والسلوك الرشيد يعني بأن كل لاعب في السياسة يمتلك مجموعة من القيم والأهداف المحددة ويقرر سياسته طبقاً لذلك بدون أخطاء ويجب أن يتم ذلك على أسس واقعية.^{٣٥}

المطلب الثاني: عناصر الاختيار الرشيد وروية روبرت دال

إذا كانت الرشادة والعقلانية هما معيار لصنع القرارات والسياسات فان انصار هذه النظرية يؤكدون ان هناك عدة عناصر فكرية لنظرية الاختيار الرشيد يمكن تركيزها بالاتي:

اولاً- إن صانع السياسات العامة يواجه مشكلة عامة محددة هذه المشكلة قابلة للقياس و للدراسة وهي فوق ذلك جديرة بالاهتمام.

ثانيا- يقوم صانع السياسات العامة بممارسة دورة بشكل واضح ويعتمد ذلك على وضوح الأهداف المتوخاة من السياسة العامة.

ثالثا- جميع البدائل المطروحة لحل مشكلة ما قد تم فحصها و تحليلها وتحديد أثارها و مدى مساهمة كل بديل في حل المشكلة.

رابعا- إن النتائج التي يمكن إن تتحقق عند تطبيق كل بديل تم تحليلها و دراستها وبالتالي دراسة البديل فقط لا يكفي في هذه النظرية وإنما تحديد أثاره المستقبلية.

خامسا- إن كل بديل جرى اختباره كان ذلك وفقا لعملية حسابية ووفقا لمقارنة محسوبة بشكل واضح وعلمي.

سادسا- بناء على كل العناصر السياسية يلجا صانع السياسات العامة إلى اختيار بديل يعظم الربحية أو العائدية المجتمعية.

ويرى عالم السياسة (روبرت دال) بأن السياسات العامة دائما ما ينتابها حالة عدم اليقين وهذا بدوره ادى الى ان طور بعض الباحثين نظرية جديدة اكثر واقعية وتؤكد على اجراء بحث شامل عن اجابة عقلانية رشيدة قبل اختيار السياسة العامة، وهذه النظرية تشمل الاتي:^{٣٦}

- وجود مشكلة عامة تم تحديدها.
 - يقوم صانع قرار السياسة العامة بتوضيح اهدافه وقيمه وغاياته مسبقا.
 - يضع صانع السياسة العامة كل البدائل المتاحة لحل المشكلة العامة.
 - تقييم وتوقع والتنبؤ بكل نتائج بدائل السياسة العامة.
 - مقارنة النتائج مع كل بديل مطروح لحل المشكلة.
 - مقارنة النتائج فيما بينها من حيث معالجة المشكلة.
 - اختيار البديل الذي يكون اقرب الى هدفه المرسوم مسبقا.
- ويرى روبرت دال ان هذه النظرية تبدو براءة جدا على المستوى الفكري الا ان الواقع يشير الى شيء اخر اذ ان ما يؤخذ على هذه النظرية هو عدم امكانية تحديد الرشادة وما هو المقصود بها وهل هي ترتبط بالمعايير المادية الصرفة ام انها ترتبط بقيم رمزية واجتماعية ام بكلاهما وكيف يمكن ان نحدد الجدوى المجتمعية ماديا ومعنويا من اي سياسة عامة يتم اختيارها، ويؤكد (دال) اننا قاصرون من الوصول الى الرشاد الكامل من عدة جوانب اهمها:^{٣٧}
- صعوبة تحديد المقصود بالرشادة والعقلانية بالسياسات العامة
 - صعوبة تحديد جدوى السياسات العامة في اطار الجدوى المجتمعية ماديا ومعنويا
 - صعوبة ادراك ومعرفة كل الاليات والوسائل العقلانية والرشيدة المتبعة في صنع وتنفيذ السياسة العامة.

■ الظروف والاعتبارات السياسية والتوافقية والصراعات الحزبية والجماعات المصلحية لا تؤدي دائماً إلى اختيار أفضل السياسات وأكثرها جدوى للمجتمع.

المبحث السادس: نظرية الاختيار العام

ذكر أنتوني داونز في كتابه (النظرية الاقتصادية للديمقراطية) ١٩٥٧ بعض الأفكار عن نظرية الاختيار العام، ويعد كتابه من أشهر كتب العلوم الاجتماعية إذ أعيد طبعته لمدة ٥٠ عاماً وكانت تؤخذ منه الاقتباسات أكثر من أي كتاب آخر عن السياسات الانتخابية الأمريكية بما في ذلك كتابات مثل كامبل وآخرون (1960) *The American Voter*، قدم كتاب داونز أفكاراً جوهرية مثل احتساب التكلفة والفائدة للمشاركة السياسية والنموذج المكاني للمنافسة الحزبية والمعرفة حول الشؤون العامة فبينما كتب داونز أكثر من اثني عشر كتاباً آخر منذ عام ١٩٥٧ فإن مجموع كل هذا العمل لم يقترب من تأثير كتابه الأول (النظرية الاقتصادية للديمقراطية) الذي كان أطروحة دكتوراه أعدها داونز في علم الاقتصاد في جامعة ستانفورد (ونشرت دون أي تغييرات) والعديد من العلماء السياسيين الذين قرأوها بما في ذلك علماء مثل روبرت دال واعترفوا بابتكارها وأهميتها.^{٣٨}

جاء بعد داونز عالم الاقتصاد الأمريكي جيمس بوكانان (James Buchanan)، قام بوكانان إلى جانب جوردون تولوك وأنتوني داونز بتأسيس نظرية الاختيار العام والتي أجبروا من خلالها الكثير من الباحثين على إعادة النظر في أكثر الافتراضات الأساسية المتعلقة بطبيعة الحكومة والسياسات العامة التي تنبثق من أي عملية سياسية، وبعدها تزايد الاهتمام بنظرية الاختيار العام خاصة بعد حصول أحد مفكريها (بوكانان) على جائزة نوبل في الاقتصاد وأنشأ جيمس بوكانان مركز دراسات الخيار العام والذي أصبح من أهم المراكز المتخصصة في أبحاث نظرية الخيار العام.^{٣٩}

تأخذ نظرية الخيار العام نفس مبادئ علم الاقتصاد في تحليل رغبات الناس عند دخولهم الأسواق للشراء، وتطبق ذلك على تحليل رغبات الناس عند اتخاذ القرار الجمعي، فالاقتصاديون الذين يدرسون سلوك الناس في الأسواق يفترضون أن دافع الإنسان هو تحقيق رغباته الذاتية المحضة، وعلى الرغم من أن أكثر الناس يبنون أفعالهم في الأسواق على أساس الاهتمام بالآخرين إلا أن أفعالهم في السوق سواء كانوا أرباب عمل أو مستخدمين أو مستهلكين هي في النهاية لخدمة أغراضهم الذاتية، فنظرية الخيار العام تتبع نفس المنحنى عند تحليل تصرف الناس في سوق السياسة أو العمل العام، فالناس سواء كانوا سياسيين أو ناخبين أو مراكز ضغط يدعون أنهم يعملون من أجل الآخرين، لكن في النهاية مطمحهم الأساسي هو تحقيق رغبتهم.

الجهات الفاعلة الرئيسية في نظرية الاختيار العام هم:^{٤٠}

- الناخبون (المواطنون)
- السياسيون
- البيروقراطيون
- مجموعات المصالح الخاصة
- الشركات الكبيرة
- رجال الاعمال

المطلب الاول: فكرة الاختيار العام

ترى هذه النظرية أن الأفراد يتشابهون في سلوكهم عند دخولهم الأسواق مع سلوكهم عند دخولهم إلى الأسواق السياسية، ففي السوق الأولى يعمل الفرد المستهلك على تحقيق أكبر منفعة ممكنة من اقتنائه اي سلعة أو خدمة وتحقيق رغباته الذاتية المحضة، وبالتالي فإن الأفراد بدورهم كناخبين أو سياسيين أو اداريين فإن هدفهم الأساس هو تحقيق مصالحهم الخاصة ويحاولون زيادة منفعتهم الذاتية إلى أقصى حد ممكن حتى وأن ادعوا أنهم يعملون من أجل المجتمع.^{٤١}

وفقا لهذه النظرية تتم دراسة الأسلوب الذي تنتهجه الحكومات عندما تقوم برسم سياساتها العامة، أو اتخاذ قراراتها وتحليل أسباب فشل الإجراءات التي تحاول الدولة اتخاذها في محاولة منها لرفع كفاءة الأداء الاقتصادي، ويرى داوونز أن السياسيين يختارون سياساتهم العامة ومنها السياسات الاقتصادية مدفوعين برغبتهم في إعادة انتخابهم، كما أوضح داوونز من خلال فرضيته المشهورة (مفارقة التصويت) التي يرى فيها أن قيام المواطنين بالتصويت لصالح شخص بعينه هو عمل غير منطقي، لأنهم يعرفون مسبقاً بأنه ما من شخص بمفرده يمكنه التأثير على النتائج النهائية، وأكد ان السلوك التصويتي مرتبط بقناعة الناخب ان اختياره مرتبط بمصلحة او منفعة يحاول تحقيقها.

تصف نظرية الاختيار العام سلوكيات الأفراد داخل في العملية السياسية (السوق السياسي)، ويمتد هذا التصور الاقتصادي التقليدي للسوق إلى المجالات المجتمعية ومنها السياسة العام، ففي البلدان الديموقراطية يجب تحقيق توافق بين مختلف الاطراف حول قضايا السياسة العامة من اجل احداث فاعلية للبرلمان واستمراره في وظيفته التشريعية ولكن تحقيق التوافق يتطلب (تبادل المنفعة) سياسيا واقتصاديا وشخصيا بين النواب البرلمانين، فعلى سبيل المثال إذا أراد أحد السياسيين أن يمرر البرلمان قانوناً ، فإن هذا البرلمان سوف يقدم العديد من الوعود والالتزامات من أجل الحصول على أصوات كافية من السياسيين الآخرين لتمرير مشروع القانون والمصادقة عليه، هذه الوعود والالتزامات تعادل نفس الاسلوب والطريقة التي يتم بها التبادل الاقتصادي الذي يحدث في السوق.^{٤٢}

يعتبر بوكنانان إلى حد ما ان الأفراد والمجموعات لديهم تبادلية في السلوكيات اذ يعتقد أن نفس المصالح الشخصية التي تؤدي الى قرارات فردية يتم تقديمها في (داخل السوق) وسوف يتصرفون بطريقة تتوافق مع مصالحهم . ينشأ هذا المفهوم عن العلاقة الرسمية بين الفرد في السوق والمجموعة في السوق، هذا الافتراض مهم في اطار نظرية الاختيار العام والتي دحضت رؤية أفلاطون وروسو حول مفهوم (المصلحة العامة الأكبر) التي تتجاوز الاحتياجات الفردية. وفقا لنظرية الاختيار العام فان هناك العديد من الجهات الفاعلة داخل العملية السياسية (السوق السياسي) هذه الفئات ستكون متخلفة بسبب تعارض أهدافها ودوافعها واستراتيجياتها، تفرد الأنواع المختلفة من الاستراتيجيات يساعد في تفسير نتائج العملية السياسية وبدونها ستبدو النتائج غير منطقية للغاية. لذلك من الأفضل اعتبار العملية السياسية منافسة للمصالح المختلفة التي يتبع كل منها استراتيجيات معينة نحو أهداف معينة وتكون النتيجة النهائية للعملية السياسية هي (إما مزيج من أهداف مختلفة مبنية بالإجماع، أو صعود وتكلفة كبيرة أهداف فئة واحدة فوق كل الأهداف الأخرى.^{٤٣}

المطلب الثاني: رؤية بوكنانان والاختيار العام

يتم فهم ديناميكية (السوق السياسية) وفقا لرؤية نظرية الاختيار العام من خلال اختبار المشاركين في العملية السياسية ومن خلال النموذج الذي وضعه العالم بوكنانان والذي سمي (نموذج بوكنانان)^{٤٤}

شكل رقم (٣) (نموذج بوكنانان للاختيار العام)

الفاعل السياسي	الهدف
المواطن	الخدمات الحكومية المقدمة بتكلفة قليلة أو بدون تكلفة على الناخب .
السياسي	إعادة انتخاب
الاداري	زيادة القوة من خلال زيادة عدد الموظفين وزيادة الميزانيات
جماعات المصلحة الخاصة	الحصول على تمرير التشريعات لصالح قيمهم أو أهدافهم الخاصة
الشركات الكبرى	السعي إلى توسيع سوق وفرص الاستثمار وحماية السوق من التدخل الحكومي
رجال الاعمال	تقليل التدخل الحكومي والسماح بالوصول السريع وغير المقيد إلى أسواق جديدة

N.H. Silbert "A CONSIDERATION OF PUBLIC CHOICE THEORY FOR THE ANALYSIS OF CHANGE IN PUBLIC POLICY-USING MULTI-AGENT SYSTEMS" National IT Research, Inc., Chicago, IL USA, p14

مع هذه الأهداف المتعددة فمن السهل أن نرى كيف يمكن لمقترح سياسي بسيط أن يجد خصوماً ومؤيدين من مختلف المجموعات أعلاه، وبالتالي تعمل نظرية الاختيار العام على مستويين مختلفين:

- يشرح كيف ولماذا يتبع النشاط السياسي مسار خاص به في السياسة العامة.

- دراسة تحسين عملية صنع السياسة العامة.
اذ ترى هذه النظرية بان السياسة العامة يمكن ان تفسر او تحلل بأنها قرار جمعي وهي حصيلة لتفاعل الأفراد سواء كانوا جماعات او مؤسسات او أحزاب رسميين او غير رسميين يكون القرار مخرجاً لتفاعل هؤلاء، وهذا التفاعل قد يكون تعاونياً وتنافسياً او صراعياً او تصادمية وقد تستخدم كل هذه الوسائل من اجل ان يصل الفرد إلى هدف تحقيق مصلحته، وفي حقيقة الأمر ان هذه النظرية اقرب ما تكون إلى الواقعية فالجانب الاقتصادي مهم في أفكار وافتراضات وأسس هذه النظرية والتي لها منطلقين اساسيين:

- ان سلوك الأفراد في تفاعلاتهم السياسية تكون ذات أسس انتقادية اي يتحركون ويتظاهرون ويشاركون في الانتخابات من اجل تحقيق منفعة

- ان السلوك السياسي للفرد يكون عقلانيا وهادفا وهذا يعني ان الفرد يعمل على تعظيم منفعته.

المطلب الثالث: الاعتبارات الاقتصادية لنظرية الاختيار العام

ان نظرية الاختيار العام تنطلق من اعتبارات اقتصادية مهمة في اطار صنع وتنفيذ السياسات العامة وترى الاقتصاد السياسي سيكون اساسا ناجحا في تحليل وتفسير الاداء الحكومي بل سيؤدي الى نجاحات ملموسة، ولعل ابرز افكار نظرية الاختيار العام في السياسات العامة هي:

اولا- ان الافراد والجماعات والسياسيين ورجال الاعمال ينطلقون من مصالحهم الضيقة في تحديد اختياراتهم ويتحركون ويتفاعلون وفقها.

ثانيا- تضارب المصالح بين مختلف اطراف السياسات العامة سيؤدي بالمحصلة الى اختيار البديل الذي يحقق المصلحة المشتركة-العامة فيما بين الفاعلين السياسيين.

ثالثا- تكون الحكومة اكثر فاعلية وذات اداء مرضي عندما تحول تحقيق اكبر قدر من المصلحة المشتركة للأطراف المجتمعية وليس بتحقيق مصلحة طرف على طرف اخر.

رابعا- طالما ان كل طرف مشارك في صنع السياسات العامة يهتم بمصلحته على حساب مصالح الاطراف الاخرى ويعبر عن ذلك من خلال المواقف المختلفة له، فيمكن للحكومة ان تعمل على تحقيق المصلحة العامة وفرض اعتبارات ومحددات اقتصادية وبأدوات سياسية ملزمة لتحقيق ذلك.

مثلت نظرية الاختيار العام مساهمة فكرية واقعية حاولت الإجابة على إشكاليات أثرت ولم تستطع النظريات الأخرى الإجابة عليها ولعل في مقدماتها مثالية الطروحات وواقعية

المشكلات والتي أدت بالمحصلة إلى عدم فاعلية السلوك الحكومي في تحقيق مطالب المجتمع وطالبت هذه النظرية ان اعتماد الاقتصاد السياسي في مواجهة مشكلات المجتمع يعد من اهم مقومات نجاح الحكومات.

يقدم (نيكولاس هنري) فكرة مهمة حول امكانية توظيف الاقتصاد السياسي في حل مشكلات السياسة العامة مع تعزيز قدرة وامكانية الحكومات على زيادة نشاطاتها ويسوق من اجل ذلك احد اهم الامثلة الواقعية من خلال التأكيد بان (مشكلة تلوث البيئة وأزمة الطاقة ومشكلة النقل) هي قضايا مترابطة ويرى ان حقيقة انخفاض تلوث الهواء بنسبة ٦٠% يمكن من خلال خفض استهلاك الوقود بنسبة ٤٠% في وسائل النقل، استخدام الاقتصاد السياسي في حل هذه المشكلة يعد من الضروريات (وفقا لنظرية الاختيار العام)، فبدلا منا من الرؤية المقدمة لتخفيض استهلاك الوقود في وسائل النقل العامة وهذا حل ليس بواقعي او على الاقل سيؤثر بشكل كبير على وسائل النقل التي قد تثير حفيظة افراد المجتمع وخصوصا مستخدمي وسائل النقل العام والخاص، أما رؤية (الاقتصاد-السياسي) في إطار هذه النظرية فتؤكد على ضرورة اتخاذ إجراءات اقتصادية واقعية تتعامل مع طبيعة المشكلة ولعل اهم هذه الاجراءات الحكومية هي الضرائب، ويرى نيكولاس هنري ان إنشاء جدول ضريبي يفرض على المركبات الملوثة للبيئة وليس على كل وسائل النقل وليس على كل مستخدمي الوقود والطاقة وبالتالي يكون هذا الاجراء الحكومي واقعي ويحقق المصلحة العامة من خلال خفض مستويات التلوث وتحقيق عوائد اقتصادية ومالية تدعم الاداء الحكومي في قطاع البيئة او في القطاعات الاخرى.^{٤٦}

الخاتمة:

برزت نظريات تحليل السياسات العامة منذ ستينيات القرن العشرين، ومنذ ذلك الحين اشتهرت عدة نظريات (كنظرية النظم ونظرية النخبة ونظرية الجماعة) واصبحت من اهم ادوات تحليل السياسات العامة وتفسيرها ، وادى تبدل وتغير الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومتطلبات المجتمع واحتياجاته ومشكلاته وفقا للفترة الزمنية ووفقا لطبيعة النظام السياسي سواء كان متقدماً ام نامياً، الى ان تتأثر نظريات السياسة العامة التي عملت على تقديم رؤية تحليلية جديدة ومعاصرة تتلاءم وطبيعة التطورات الحاصلة.

هنا ظهرت نظريات جديدة ومعاصرة ومتخصصة في السياسات العامة واصبح علماء وباحثي السياسات الحكومية يعتمدون عليها بشكل كبير من اجل تقديم وتفسير اليات واجراءات صنع وتنفيذ السياسات العامة في الوكالات والادارات الحكومية، ولعل من ابرز هذه النظريات هي النظرية المؤسسية التي ركزت على اعتبار ان السياسة العامة هي حصيلة التفاعل بين مؤسسات رسمية وغير رسمية و كل الاطراف سواء كان افراد او جماعات انما يتفاعلون من خلال هذه المؤسسات، اما النظرية التدرجية فقد انطلقت

من فكرة ان تدرج مشكلات واحتياجات المجتمع يتطلب سياسات متدرجة ايضا وبنفس الوقت متكاملة بمعنى ان كل سياسة جديدة لا بد ان تكمل السياسة السابقة في القطاع نفسه، اما نظريه اللعبة فتعد من نظريات السياسات العامة المهمة وهي تركز بشكل كبير على قطاع الامن والدفاع والحرب وكثيراً من الدول وخاصة الولايات المتحدة الامريكية تركز على هذه النظرية في صياغة وصنع سياساتها الامنية والدفاعية سواء كانت لحماية الامن القومي او في اعلان تنفيذ الحروب والعمليات العسكرية خارج الحدود، من جهة اخرى برزت نظرية الاختيار الرشيد كنظرية جديدة ومهمة اذ تركز على العوائد المادية والمعنوية والرمزية التي تتركها كل سياسة في المجتمع، وبالتالي فان السياسة الكفوءة هي التي تحقق عائد اكبر مادياً ومعنوياً ورمزياً للمجتمع ، نظرية الاختيار العام هي نظرية مهمة في السياسات العامة وتؤكد على فكرة ان صانعي السياسات العامة يركزون على اختيار تلك السياسات التي تحقق رضا مجتمعي وبالتالي تحقق لهم اعاده انتخاب احزابهم او نوابهم.

الهوامش

- ^١ انظر عادل فتحي ثابت: النظرية السياسية المعاصرة، الدار الجامعية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٧-٩
- ^٢ ارجع الى محمد شلبي: المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقتربات، والادوات، الديوان الوطني للمطبوعات، الجزائر، ١٩٩٧، ص١٧
- ^٣ نقلا عن نصر محمد عارف: نظريات السياسة المقارنة ومنهجية دراسة النظم السياسية العربية، جامعة العلوم الاسلامية والاجتماعية، فيرجينيا-الولايات المتحدة، ١٩٩٨، ص٦٤-٦٥
- ^٤ محمد شلبي: المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقتربات، والادوات، مصدر سبق ذكره، ص١٤
- ^٥ المصدر نفسه، ص١٥
- ^٦ المصدر نفسه، ص١٧-١٨
- ^٧ احمد مصطفى الحسين: مدخل الى تحليل السياسات العامة، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، ٢٠٠٢، ص١١٦
- ^٨ كمال المنوفي: اصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٧، ص٦٢
- ^٩ Thomas Dye: Understanding Public Policy, opcit, pp20-21
- ^{١٠} Samuel Huntington, Political order in changing societies, Yale University press, USA, 1968, p12-22
- ^{١١} انظر كمال المنوفي: اصول النظم السياسية المقارنة، مصدر سبق ذكره، ص٦٤-٦٥
- ^{١٢} فهمي خليفة الفهداوي: السياسة العامة- منظور كلي في البنية والتحليل، مصدر سبق ذكره، ص١٣٠
- ^{١٣} المصدر نفسه، ص١٣١
- ^{١٤} روبرت دال : التحليل السياسي الحديث، الطبعة الخامسة، ترجمة علاء ابو زيد، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ١٩٩٣، ص١٨٤
- ^{١٥} شارلز أي ليندبلوم "علم التخبط" في مايكل تي ماتيسون (محرر): كلاسيكيات الادارة والسلوك التنظيمي، ترجمة هشام عبدالله، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩، ص ٥٢٩-٥٣٩ نقلا عن فهمي خليفة الفهداوي: السياسة العامة- منظور كلي في البنية والتحليل، مصدر سبق ذكره، ص١٣٣
- ^{١٦} Thomas Dye: Understanding Public Policy, opcit, pp ٣٣-٣٢
- ^{١٧} Andrew Weiss and Edward Woodhouse "Reframing Incrementalism: A Constructive Response to the Critics

Source" Policy Sciences, Vol. 25, No. 3 (Aug., 1992), pp. 267-268

Published by: Springer, URL: <https://www.jstor.org/stable/4532259>

¹⁸ Adam A. Anyebe " An Overview of Approaches to the Study of Public Policy", opcit, p15

¹⁹ انظر لتفصيلات اخرى حول انتقادات النظرية التدريجية فهمي خليفة الفهداوي: السياسة العامة- منظور كلي في البنية والتحليل، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٧

²⁰ Andrew Weiss and Edward Woodhouse" Reframing Incrementalism: A Constructive Response to the Critics, opcit, p268

²¹ I bid ,P 269

²² انظر حول تطورات نظرية اللعبة فهمي الفهداوي: السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٢-١٤٤

²³ Thomas Dye: Understanding Public Policy, opcit, pp٣٥-٣٤

²⁴ Ibid,p35

²⁵ Ibid,p36

²⁶ محمد نصر مهنا: علم السياسة بين الاصاله والمعاصرة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ٢٠٠٦، ص ٣٨٦

²⁷ Thomas Dye: Understanding Public Policy, opcit, pp٣٧

²⁸ فهمي الفهداوي: السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٥-١٤٦

²⁹ Anastasia Belskova "GAME THEORY AND MODELLING OF COORDINATING INTERACTIONS IN PUBLIC POLICY" Saint Petersburg State University, Russia,2016,p7-8, <https://ecpr.eu/Filestore/PaperProposal/786795d4-5a39-40a9-9ad3-48a8e21bf134.pdf>

³⁰ Adam A. Anyebe " An Overview of Approaches to the Study of Public Policy", OpCit, P 15

³¹ فهمي خليفة الفهداوي: السياسة العامة- منظور كلي في البنية والتحليل، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥

³² محمد قاسم القريوتي: السياسة العامة-رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل، مكتبة الفلاح، عمان، ٢٠٠٥، ص ٣٦

³³ فهمي خليفة الفهداوي: السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٦-١٢٧

³⁴ المصدر نفسه، ص ١٢٨-١٢٩

³⁵ يمكن الرجوع حول ارتباط بين العقلانية وبين السياسات العامة وحول الرؤية غير المتفائلة لهذا الربط يمكن الرجوع الى خيري عبد القوي: دراسة السياسة العامة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٨

³⁶ انظر الى روبرت دال عن النفوذ والنظم السياسية الى كتابة روبرت دال: التحليل السياسي الحديث، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٦

³⁷ المصدر نفسه، ص ١٨٧-١٨٨

انظر كذلك حول صعوبات نظرية الرشادة السيد عبد المطلب غانم "الاقترابات والادوات الكيفية والكمية في تحليل السياسات العامة"، في كتاب علي الدين هلال(محرر): تحليل السياسات العامة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨-٨٩

³⁸ Anthony Downs صاحب الكتاب الشهير An Economic Theory of Democracy

(النظرية الاقتصادية للديموقراطية ١٩٥٧)، والذي ضمنه نظريته الجديدة القائلة بأن السياسيين يختارون سياساتهم الاقتصادية مدفوعين برغبتهم في اعادة انتخابهم . كما أوضح Down ان الاحزاب تميل الى التحرك نحو مركز الثقل السياسي . وطرح بهذا الصدد تساؤله المعروف (بمفارقة التصويت)، الذي يرى فيه أن قيام المواطنين بالتصويت لصالح شخص بعينه هو عمل غير منطقي، لأنهم يعرفون مسبقاً بأنه ما من شخص بمفرده يمكنه التأثير على النتائج النهائية، انظر عماد عبد اللطيف " نظرية الاختيار العام، واقتصاديات السياسة في العراق"، الحوار المتمدن-العدد: ٤٩٨٢ - ٢٠١٥، ص ٣، متاح على الرابط

<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=492188>

³⁹ N.H. Silbert "A CONSIDERATION OF PUBLIC CHOICE THEORY FOR THE ANALYSIS OF CHANGE IN PUBLIC POLICY-USING MULTI-AGENT SYSTEMS " National IT Research, Inc., Chicago, IL USA
https://www.researchgate.net/profile/N_Kuznetsov/publication/235046691_Complex_Systems_Control_and_Modeling_Problems/links/0deec52259b77c8569000000/Complex-Systems-Control-and-Modeling-Problems.pdf#page=26

⁴⁰ Ibid,p3

^{٤١} انظر لتفاصيل اكثر حول افكار وتطبيقات هذه النظرية

Jones and John G. Cullis "Public Choice and Public Policy: The Vulnerability of Economic Advice to the Interpretation of Politicians, Public Choice, Vol. 75, No. 1 (Jan., 1993), pp. 63-70

Published by: Springer

Stable URL: <https://www.jstor.org/stable/30025739>

⁴² N.H. Silbert "A CONSIDERATION OF PUBLIC CHOICE THEORY FOR THE ANALYSIS OF CHANGE IN PUBLIC POLICY-USING MULTI-AGENT SYSTEMS", Op cit, p13

⁴³ Ibid, p14

⁴⁴ Ibid, p13

⁴⁵ Dennis C. Muller :Public Choice: A Revised Edition of Public Choice, new York,Cambridge University Press,1989, p1-2

نقلا عن فهمي خليفه الفهداوي: السياسة العامة، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٨
^{٤٦}نقلا عن فهمي خليفه الفهداوي: السياسة العامة- منظور كلي في البنية والتحليل، مصدر سبق ذكره،

ص ١٤٩

